

الصفحة الثانية

٩- السُلطة التي تُقرّ الموازنة العامة للدولة، هي السُلطة:

- (أ) التنفيذية (ب) القضائية (ج) التشريعية (د) الاجتماعية

١٠- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدتها ثلاث سنوات على الأقل: سنة مالية خاصة لسنة الموازنة العامة، وستتان تأشيريتان مُقبلتان لسنة الموازنة " هو:

- (أ) الاستقرار النقدي (ب) المركز المالي (ج) العنّة التأشيرية (د) الإطار المالي متوسط المدى

١١- هدف دائرة الموازنة العامة الذي تُشير إليه العبارة الآتية " توزيع المشروعات التنموية على نحو يُحقّق العدالة بين مختلف المحافظات، ويكفل تنمية كلّ منها على قدم المساواة " هو تحقيق:

- (أ) أقصى ربح مُمكن (ب) معدلات نموّ مُستدام (ج) التوازن التنموي (د) نهج المركزية

١٢- إحدى مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة، يصدر فيها " بلاغ من رئاسة الوزراء لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية، يتعلّق بإعداد الموازنة العامة، ويتضمّن الأسس والتعليمات التي يجب على الوزارات والدوائر الحكومية اتباعها، ومواعيد تقديم موازنتها لدائرة الموازنة العامة، هي مرحلة:

- (أ) التحضير والإعداد (ب) الاعتماد والإقرار (ج) التنفيذ (د) مراقبة التنفيذ والتقييم

١٣- الديوان الذي يتولّى مراقبة تنفيذ الموازنة العامة وفقاً للقوانين والأنظمة المُعتمدة في الدولة، هو ديوان:

- (أ) الخدمة المدنية (ب) المحاسبة (ج) المظالم (د) الموظفين

١٤- كلّ ما يأتي من بنود قانون الموازنة العامة للدولة، ما عدا:

- (أ) ملُخص الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسات

- (ب) الجداول المرفقة، مثل جدول إجمالي النفقات العامة وتفصيلها

- (ج) صدور الإرادة الملكية السامية بإقرار قانون الموازنة العامة

- (د) حجم التمويل المُقدّر لقانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقه

١٥- إذا كان الناتج المحلي الإجمالي في الدولة مرتفعاً، فهذا يعني أن:

- (أ) اقتصاد الدولة في غاية الضعف (ب) الإيرادات العامة للدولة أقلّ من نفقاتها العامة

- (ج) الدولة تعاني عجزاً بالموازنة (د) الدولة لديها القدرة على تأمين جميع النفقات التي تلزمها

١٦- " أظهر كثير من صنّاع القرار، بما في ذلك البنوك المركزية، والعديد من جهات الرقابة المالية، اهتماماً ورغبةً شديديّتين في جعل الشمول المالي أولويةً " وذلك بهدف:

- (أ) تعزيز وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية

- (ب) تمكين المُتخصصين في البنوك من اتخاذ قرارات شخصية

- (ج) رفع نسبة الفئات المُهمّشة مالياً من الأفراد والمؤسسات

- (د) زيادة الرقابة على الوحدات والدوائر الحكومية

١٧- من المبادئ العامة لحماية المُستهلك المالي (التسعير المسؤول)، وفيه يتعيّن على مُزوّد الخدمة تسعير الخدمات

المالية والمصرفية للمُستهلكين الماليين على أساس:

- (أ) الاستبعاد (ب) المنافسة (ج) التقيد (د) المساواة

الصفحة الثالثة

١٨- الجهة التي أنشأت دائرة حماية المستهلك المالي في الأردن، هي:

- (أ) شركات خدمات الدفع
(ب) البنك المركزي الأردني
(ج) النقابات المهنية
(د) وزارة المالية

١٩- كل ما يأتي من حقوق المستهلك المالي التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها، ما عدا:

- (أ) المعاملة بعدل وإنصاف
(ب) توفير بيئة مناسبة للمنافسة
(ج) حماية مصالح المؤسسة المالية
(د) الحماية من عمليات الاحتيال

٢٠- بناءً على دراستك لأهم واجبات المستهلك المالي، فإن الموقف الصحيح في ما يأتي، هو:

- (أ) لم يبلغ المستهلك المالي البنك بوجود عمليات مجهولة وغير معروفة في حسابه
(ب) احتفظ المستهلك المالي بنسخة من المستندات التي وقّعها مع البنك في مكان آمن
(ج) لم يستفسر المستهلك المالي من موظف البنك عن شرط لم يفهمه في المعاملة المالية
(د) قّم المستهلك المالي معلومات غير دقيقة عند تعبئة نموذج خاص بالبنك الذي يتعامل معه
٢١- من آثار نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المستهلك المالي:

- (أ) زيادة الشمول المالي، وتعزيز الاستقرار المالي
(ب) إدراك المفاهيم الأساسية في المجال الإلكتروني
(ج) زيادة فرص الاستفادة من الخدمات التي تقدّمها المدارس
(د) إدارة الممتلكات العامة واستثمارها
٢٢- "تعرض العميل ناصر لتعامل سيئ من موظف في أحد البنوك التي يتعامل معها، أراد تقديم شكوى بذلك"، فإن الإجراء الأولي الصحيح للعميل ناصر، هو:

- (أ) التشهير في البنك على مواقع التواصل الاجتماعي
(ب) اللجوء إلى القضاء والنقابات المهنية
(ج) التقدم بالشكوى لشركة المعلومات الائتمانية
(د) تقديم الشكوى للبنك الذي يعمل فيه الموظف
٢٣- المفهوم الذي تشير إليه العبارة الآتية "الوسائل التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، ولا سيما عن طريق التعديل على إمدادات النقود، والائتمان، وسعر الفائدة" هي:

- (أ) الوكالة الرسمية
(ب) الأزمة المالية
(ج) السياسة النقدية
(د) التقرير الائتماني
٢٤- من مزايا الاستعلام الائتماني التي يستفيد منها الأفراد والمؤسسات التمويلية:

- (أ) تعرف مدى انتظام البنك بالمداد للعميل
(ب) بيان الالتزامات المترتبة على البنك المركزي
(ج) مساعدة العميل على اتخاذ قرار بمنح التمويل للبنوك
(د) ضمان الاستمرار الفاعل لموارد البنوك المالية نتيجة التزام العملاء بالمداد

٢٥- العلامة الأمنية في أوراق النقد الأردني التي توجد في أماكن متعددة على وجهي الورقة ويمكن تحسسها باللمس، هي:

- (أ) الهولوجرام
(ب) علامة التطابق
(ج) الطباعة البارزة (الخشنة)
(د) العلامة المائية

٢٦- المفهوم الذي تشير إليه عبارة "تحويل رأس المال من شكله النقدي إلى شكله الإنتاجي؛ لإنتاج السلع، أو تقديم

الخدمات في وقت معين، بهدف الحصول على مكاسب مالية مستقبلاً" هو:

- (أ) الاستثمار
(ب) أداة الاستثمار
(ج) مبدأ الاستثمار
(د) مصادر الاستثمار

يتبع الصفحة الرابعة

الصفحة الرابعة

٢٧- كل ما يأتي من العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري، ما عدا:

- (أ) النظام الضريبي
- (ب) النظام المصرفي وتشريعاته
- (ج) الهيكل التنظيمي للمشروع
- (د) البيئة التشريعية والقانونية

٢٨- من أبرز مزايا المناخ الاستثماري في الأردن، اعتماد الاقتصاد المعرفي الذي يقوم على:

- (أ) الموارد المادية، بوصفها أهم العوامل الطبيعية
- (ب) العمل ورأس المال، بوصفهما أساساً لعملية التخطيط
- (ج) رأس المال والتنظيم، بوصفهما أهم الوظائف الإدارية
- (د) الإبداع والتكنولوجيا والمعرفة التقنية، بوصفها أهم عوامل الإنتاج

٢٩- "اختارت سوزان أحد بدائل الاستثمار المناسب لها، بعد دراسة البدائل الاستثمارية وتحليلها والمفاضلة بينها بناءً على نتائج التحليل". المبدأ الذي راعته سوزان عند اتخاذها قرارها الاستثماري، هو مبدأ:

- (أ) المقارنة
- (ب) الاختيار
- (ج) الملاءمة
- (د) التوزيع

٣٠- جميع العبارات الآتية في ما يخص العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري صحيحة، ما عدا:

- (أ) إقبال الأفراد على شراء مُنتجات المنافسين بصورة كبيرة يُؤثر في القرار الاستثماري
- (ب) كلما زادت درجة المخاطرة في مجال الاستثمار زاد الإقبال على الاستثمار فيه
- (ج) يتعين على المُستثمر أن يراعي عامل الوقت عند اتخاذ قراره استثمارياً
- (د) تؤثر مصادر التمويل تأثيراً كبيراً في القرار الاستثماري

٣١- تُعد ندرة رأس المال وصعوبة توفيره، مثلاً على مُحذات الاستثمار:

- (أ) الفنية
- (ب) الإدارية
- (ج) السياسية
- (د) المالية

٣٢- من عيوب الاستثمار في العقار:

- (أ) استثمار طويل الأجل
- (ب) توفير دخل معقول ومستقر للمستثمر
- (ج) الحاجة إلى الصيانة
- (د) وجود درجة عالية من الأمان

٣٣- من الأمثلة على الأصول غير الملموسة:

- (أ) المواقع الإلكترونية
- (ب) السلع
- (ج) المعادن النفيسة
- (د) المباني

٣٤- تُصنّف مجالات الاستثمار بحسب معيار المُلكية إلى:

- (أ) المحلي والخارجي والأجنبي
- (ب) الخاص والعام والمختلط
- (ج) الحقيقي والاقتصادي والمعنوي
- (د) المالي والفردية والخارجي

٣٥- قطاع الاستثمار في الأردن الذي يعدّ من التسلية والترفيه مثلاً على الفرص الاستثمارية التي يوفرها، هو قطاع:

- (أ) الصحة والرعاية الصحية
- (ب) الصناعة
- (ج) الطاقة والطاقة المُتجددة
- (د) السياحة

٣٦- نوع المُستثمر الذي يتّصف سلوكه بالجمود في ما يخصّ المخاطر من الاستثمار؛ أي ثبات درجة المخاطر التي سيتحملها أيّاً كان مُعدّل العائد على الاستثمار الذي يتوقعه، هو المُستثمر:

- (أ) المُتحفّظ
- (ب) المُحايد
- (ج) المُضارب
- (د) المُخاطر

يتبع الصفحة الخامسة

الصفحة الخامسة

٣٧- من العوامل التي تؤدي إلى حدوث المخاطر الاستثمارية النظامية:

(أ) تغيير أنواق المستهلكين (ب) ظهور اختراعات جديدة (ج) حالات الكساد (د) الأخطاء الإدارية

٣٨- من التسهيلات التي تقدمها الحكومة الأردنية لجذب الاستثمار:

(أ) توفير المناخ الاستثماري الأمثل

(ب) توفير مجموعة متكاملة من الحوافز للمستهلكين المحتملين

(ج) إدخال عدد من الإجراءات الجادة لتنظيم عملية دوران العمل بين الموظفين

(د) إعداد نظام تشكيلات الوظائف الإدارية للمستهلكين بالتنسيق مع الجهات الرسمية

٣٩- كل ما يأتي من أهداف هيئة الاستثمار الأردنية، ما عدا:

(أ) إقامة المعارض

(ب) فتح الأسواق

(ج) تنظيم البعثات التجارية

(د) إصدار أوراق النقد والمسكوكات

٤٠- تسمى المناطق التي هي جزء من أراضي المملكة محدّد ومُسوّر بحاجز فاصل، وفيه توضع البضائع بهدف تعزيز

النشاط الاقتصادي للبلد، وتُنشأ قرب الموانئ الرئيسة والمطارات الدولية، بالمناطق:

(أ) المصرفية

(ب) المدارية

(ج) الحرّة

(د) التتموية

٤١- المنطقة التتموية في الأردن التي تُعنى بتقديم الخدمات الإسكانية والتجارية، هي منطقة:

(أ) إربد التتموية

(ب) المحمدية التتموية

(ج) البحر الميت التتموية

(د) الملك الحسين بن طلال التتموية

٤٢- بناءً على دراستك مفهوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، فإن العبارة الخطأ في ما يأتي هي:

(أ) مؤسسة وطنية ذات شخصية اعتبارية

(ب) تُطبّق نظاماً تأمينياً تكافلياً

(ج) تضع التشريعات والقوانين النازمة للاستثمار

(د) تتسجم مع حاجات المؤمن عليهم والمنشآت

٤٣- من مَرَكَزَات قانون الضمان الاجتماعي في الأردن التي تُشير إلى "أنه كلما زاد مُعدّل الأجور في أثناء مدّة الخضوع

للضمان الاجتماعي زاد الراتب التقاعدي المُستحقّ للمؤمن عليه" هي:

(أ) الشمولية

(ب) طردية العلاقة

(ج) ذاتية التمويل

(د) إجبارية الإئثار

٤٤- المفهوم الذي تُشير إليه عبارة "مبالغ نقدية تُقتطع من أجر العامل الخاضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي لقاء

الاستفادة من خدمات تأمينات الضمان الاجتماعي" هو:

(أ) الاشتراكات

(ب) الرسوم

(ج) العوائد

(د) الترخيص

٤٥- ألزَمَ قانون الضمان الاجتماعي المنشآت والمؤسسات الخاضعة لأحكامه بتوفير مُتطلّبات السلامة والصحة المهنية

وأدواتها في مواقع العمل وذلك لـ:

(أ) تقديم المساعدات المُخصّصة للمتعلّطين عن العمل

(ب) حماية العاملين من حوادث العمل، والتقليل من إصاباتهم

(ج) تأمين الحاجات الأساسية للمؤسسات، وذلك بتوفير دخل مُننظّم

(د) حماية أصحاب العمل من دَفْع الضرائب المُستحقّة عليهم

الصفحة السادسة

٤٦- " خليل موظف مشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي الأردني، رغم بلوغه (٦٠) عاماً، وبلوغ مدة اشتراكاته (١٥٠) اشتراكاً، منها (٨٤) اشتراكاً فعلياً، إلا أنه لم يُحقّق شروط استحقاق راتب تقاعد الشيخوخة"، الخيار المُتاح للموظف خليل ليستحق راتب تقاعد الشيخوخة في هذه الحالة، هو:

- إلزام المنشأة بدفع ما تبقى من الاشتراكات للوصول إلى (١٧٠) اشتراكاً
- تقديم أوراق للمنشأة التي عمل بها موقعة من مؤسسة الضمان الاجتماعي
- إلزام مؤسسة الضمان الاجتماعي على نفع ما نسبته (٩٠%) من أجره شهرياً
- الاستمرار في الشمول بالضمان اختياريّاً حتى إكمال المدة الموجبة لاستحقاق الراتب

٤٧- العبارة الصحيحة التي تُشير إلى مفهوم العجز الطبيعى الدائم الكلي والجزئي:

- كلّ عجز كلي أو جزئي دائم يمنع المؤمن عليه من مزاولة مهنته التي يعمل فيها
- ينطبق مفهوم العجز على حالة المؤمن عليه في القطاع العام فقط
- يُزاد راتب العجز الطبيعى الجزئي بمبلغ مقطوع (٢٠) دينار شهرياً
- ثبوت حالة العجز بقرار من المنشأة التي يعمل بها

٤٨- من شروط استحقاق راتب تقاعد الوفاة الطبيعية للمستحقين من وَرثة المؤمن عليه المُتوقّى المشمول بالضمان الاجتماعي في الأردن:

- انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل الوفاة
- ثبوت وفاة المؤمن عليه بسبب إصابة عمل
- إكمال (٢٤) اشتراكاً فعلياً، منها (٦) اشتراكات مُتصلة
- إحضار كتاب إنهاء الخدمة من أوّل منشأة عمل فيها

٤٩- خالد عامل في شركة خاصة، يبلغ من العمر (٥٠) عاماً، مُشترك في تأمين بدل التعطّل عن العمل، استقال من عمله بإرادته، فإذا كان عدد اشتراكاته في الضمان الاجتماعي (١٢٠) اشتراكاً فعلياً، فإنّ المدة التي سيصرف له فيها الضمان الاجتماعي بَدَل التعطّل عن العمل، هي:

- شهر واحد
- ثلاثة أشهر
- خمسة أشهر
- سنة أشهر

٥٠- من الفئات التي يحقّ لها الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي الأردني المُقيم داخل المملكة أو خارجها، في حال كان اشتراكه بالضمان الاجتماعي للمرة الأولى، شريطة:

- سُوّيت حقوقه باستحقاقه راتب تقاعد الشيخوخة
- سُوّيت حقوقه باستحقاقه راتب التقاعد المُبكر
- إكمال سن السادسة عشر، وعدم تجاوز السن القانونية

د) أن يكون مشمولاً بأحكام قانون الضمان الاجتماعي بصفة إلزامية

﴿ انتهت الأسئلة ﴾